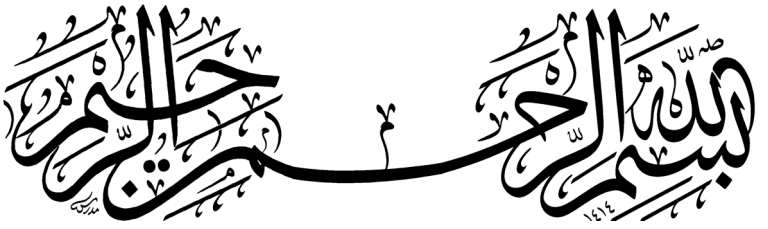
بسم الله الرحمن الرحيم

العتبة العباسية المقدسة
قسم الشؤون الفكرية والثقافية / شعبة المكتبة
كربلاء المقدّسة/ ص.ب. (٢٣٣) / هاتف: ٣٢٢٦٠٠، داخلي: ٢٥١

www.alkafeel.net
library@alkafeel.net
tahqiq@alkafeel.net

الشهيدي التبريزي، فتاح بن محمد علي بن نور الله، ١٢٩٦-١٣٧٢ هجري، مؤلف .

هداية العقول في شرح كفاية الأصول. الجزء الثاني / تأليف الفقيه الأصولي المحقق الميرزا فتاح الشهيدي التبريزي؛ تحقيق الشيخ محمد تقي الغروي؛ مراجعة مركز الشيخ الطوسي قدس سره للدراسات والتحقيق .- الطبعة الأولى- كربلاء، العراق: مكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة، مركز الشيخ الطوسيّ قدس سره للدّراسات والتّحقيق، ١٤٤٤ هـ. = ٢٠٢٢ .

مجلد ؛ ٢٤ سم

يتضمن ارجاعات ببليوجرافية.

١ . اصول الفقه الاسلامي (جعفري). أ. الغروي، محمد تقي، محقق. ب. العتبة العباسية المقدسة. قسم الشؤون الفكرية والثقافية. مركز الشيخ الطوسي للدراسات والتحقيق، مصحح. ج. العنوان.

LCC: KBP440.76. S53 A34 2022

**مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة**

**فهرسة أثناء النشر**

**الكتاب: هداية العقول في شرح كفاية الأصول ج٢**

**تحقيق: الشيخ محمد تقي الغروي.**

**مراجعة: مركز الشيخ الطوسي للدراسات والتحقيق.**

**المؤلِّف: الفقيه المحقق الميرزا فتاح الشهيدي التبريزي.**

**الناشر: مكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة.**

**المطبعة: دار الكفيل/ كربلاء المقدّسة- العراق.**

**الطبعة الأولى. عدد النسخ: ٥٠٠**

**التاريخ: ١١ ربيع الآخر ١٤٤٤هـ - ٧/ ١١/ ٢٠٢٢م.**

سلسلة شروح وحواشي المتون الدراسية (٣)

# هداية العقول
## في شرح كفاية الأصول

تأليف


الفقيه الأصولي المحقق

الميرزا فتاح الشهيدي التبريزي قدس سره

(١٢٩٦ - ١٣٧٢ هـ)


الجزء الثاني

تحقيق

الشيخ محمد تقي الغروي

مراجعة

مركز الشيخ الطوسي قدس سره للدراسات والتحقق

## الفصل الثالث

**الإتيان بالمأمور به[1] على وجهه يقتضي الإجزاء في الجملة[2] بلا شبهة[3]، وقبل الخوض في تفصيل المقام وبيان النقض والإبرام، ينبغي تقديم أُمور :**

القول في الإجزاء

---

د١ـم ص١٠٩ **(١) قوله : الإتيان بالمأمور به ... إلخ .**

**أقول :** المعروف من القديم إلى الأزمنة الأخيرة في التعبير عن عنوان البحث هو قولهم : إنّ الأمر بالشيء يقتضي الإجزاء أم لا ، فيسندون الاقتضاء إلى الأمر ، ولمّا لم يكن هذا أمراً صحيحاً في نفسه وبلا تأويل ـ بأن يراد من اقتضاء الأمر له اقتضاؤه بواسطة اقتضائه للإتيان المقتضي له ؛ ضرورة عدم دلالة الأمر عليه بواحد من الدلالات الثلاث ، ولا ملازمة عقلاً بين معنى الأمر ـ وهو البعث إلى الشيء ـ وبين سقوطه عند إتيان متعلّقه ـ غيّر بعض المتأخّرين التعبير المذكور إلى ما في المتن، وأسند الاقتضاء إلى الإتيان .

د٢ـح ص٦٣ **(٢) قوله : في الجملة .**

**أقول :** يعني : ولو بالنسبة إلى نفس الأمر المتعلّق بالمأتي به ، قبال الأمر الآخر المتعلّق بغيره ، كما في موارد الأمر الظاهري والاضطراري .

د٢ـح ص٦٣ **(٣) قوله : بلا شبهة .**

**أقول :** بل استظهر بعض الأعلام[1] عدم الخلاف فيه ، وقال : إنّ نسبة

---

(١) لم نعثر عليه بعد مراجعة مظانّه .

## فهرس المطالب

**الفصل الثالث: الإجزاء** ..... ٥
المراد من الوجه في العنوان ..... ٦
معنى الاقتضاء وبيان أَنَّ المسألة عقليّة لا لفظيّة ..... ٧
معنى الإجزاء ..... ٩
الفرق بين هذه المسألة ومسألة المرّة والتكرار ..... ١٠
الفرق بين هذه المسألة ومسألة تبعيّة القضاء للإداء ..... ١١
إجزاء الإتيان بالمأمور به مطلقاً عن أمره ..... ١٢
توجيه ما ورد من تبديل الامتثال ..... ١٢
مناقشة المصنّفﷺ لما أفاده الآخوندﷺ ..... ١٥
بيان المصنّفﷺ في المسألة ..... ١٧
إجزاء الإتيان بالمأمور به بالأمر الاضطراري عن الإتيان بالمأمور ... ..... ٢٠
أنحاء الفعل الاضطراري ..... ٢١
الإشكال في جواز البدار ولو بشرط الانتظار والجواب عنه ..... ٢٣
أنحاء ما وقع عليه الفعل الاضطراري ..... ٢٩
إجزاء الإتيان بالمأمور به بالأمر الظاهري وعدمه ..... ٣٥
تحقيق الآخوندﷺ في أدلّة الأوامر الظاهريّة من حيث المورد ..... ٣٧
إيراد المصنّفﷺ عليه ..... ٤٠

اعتبار الأمارة من حيث السببيّة ..... ٤٦
الشكّ في اعتبار الأمارة من حيث السببيّة والطريقيّة ..... ٤٧
وجه عدم جريان استصحاب عدم كون التكليف بالواقع فعليّاً ..... ٤٨
الشكّ في الإجزاء بناءً على السببيّة ..... ٥٠
حكم القضاء في صورة الشكّ في جعل الحجّيّة بنحو السببيّة أو الطريقيّة ..... ٥١
عدم الإجزاء مطلقاً لو انكشف خطأ الأمارة المثبتة للتكليف ..... ٥٢
الإجزاء في صورة القطع خطأ بالأمر ..... ٥٣
مغايرة التصويب للإجزاء ..... ٥٥
**فصل: في مقدّمة الواجب** ..... ٥٧
ينبغي تقديم أُمور ..... ٥٧
**الأمر الأوّل:** هل المسألة فقهيّة أو أُصوليّة ..... ٥٧
المناقشة في إدراج المسألة ضمن المسائل الأُصوليّة ..... ٥٨
**الأمر الثاني:** تقسيم المقدّمة إلى أقسام ..... ٥٩
**القسم الأوّل:** المقدّمة الداخليّة والخارجيّة ..... ٥٩
الإشكال في مقدّميّة الأجزاء ..... ٦٠
حلّ الإشكال بتعدّد اللحاظ ..... ٦٣
خروج الأجزاء عن البحث ..... ٦٣
مناقشة المصنّف﵀ في كون الأجزاء واجبة بعين وجوب الكلّ ..... ٦٤
فساد القول بوجوب كلّ واحد من الأجزاء وجوباً ضمنيّاً ..... ٦٤
دفع توهّم الوجوب الغيري للأجزاء ..... ٦٦
المقدّمة الخارجيّة ..... ٦٧

**القسم الثاني**: المقدّمة العقليّة والشرعيّة والعاديّة ..... ٦٧
توجيه خروج المقدّمة العادية عن محلّ النزاع ..... ٦٨
**القسم الثالث**: مقدّمة الوجود والصحّة والوجوب والعلم ..... ٦٩
خروج مقدّمة الوجوب والمقدّمة العلميّة أيضاً ..... ٧٠
**القسم الرابع**: المقدّمة المتقدّمة والمقارنة والمتأخِّرة ..... ٧١
تقرير إشكال الشرط المتأخِّر ..... ٧١
تعميم الإشكال للشرط المتقدّم ..... ٧١
تصوير الشرط المتأخِّر ..... ٧٢
إشكال المصنّف على الآخوند في توجيه الموارد التي توهم انخرام ... .....٧٣
تحقيق المصنّف رحمه الله في المسألة ..... ٧٨
اختلاط مورد الإشكال في الكفاية ..... ٨٠
ما ذكره الآخوند رحمه الله في توجيه الشرط المتأخِّر جيّد إلَّا أنّه أجنبي ... .....٨٢
**الأمر الثالث**: تقسيمات الواجب ..... ٨٤
**التقسيم الأوّل**: إلى المطلق والمشروط ..... ٨٤
تعريف المطلق والمشروط ..... ٨٥
رجوع القيود إلى الهيئة ..... ٨٦
كلام الشيخ رحمه الله في رجوع الشرط إلى المادّة ..... ٨٦
وجوه امتناع الواجب المشروط ..... ٨٧
الجواب عن تلك الوجوه ..... ٨٩
إيراد الآخوند على الشيخ ..... ٩٤
إشكال لزوم تفكيك الإنشاء عن المنشأ والجواب عنه ..... ٩٦

ظهور تسليم الآخوند﵀ لزوم رجوع الشرط إلى المادّة ..... ٩٧
إيراد المصنّف على الآخوند ..... ٩٨
المراد من تبعيّة الأحكام للمصالح، ومن المصالح في الأحكام ..... ١٠٣
فائدة إنشاء الوجوب المشروط ..... ١٠٦
دخول المقدّمة الوجوديّة للواجب المشروط في محلّ النزاع ..... ١٠٦
خروج المعرفة والتعلّم عن مورد النزاع ..... ١٠٩
إطلاق الواجب على الواجب المشروط ..... ١١١
**التقسيم الثاني:** إلى المعلّق والمنجّز ..... ١١٤
كلام صاحب الفصول ..... ١١٤
إنكار الشيخ الأنصاري على الفصول ..... ١١٤
إمكان رجوع الشرط إلى الهيئة ..... ١١٤
الإشكال على الواجب المعلّق والجواب عنه ..... ١١٥
إشكال آخر والجواب عنه ..... ١١٩
إشكال آخر على الواجب المعلّق ..... ١٢١
مناقشة المصنّف للآخوند ..... ١٢١
اتّصاف المقدّمة بالوجوب قبل الوقت ..... ١٢٣
وجوه دفع الإشكال في فعليّة وجوب المقدّمة قبل ذيها ..... ١٢٨
توضيح تردّد القيد بين رجوعه إلى المادّة أو الهيئة ..... ١٣٦
وجهان في تقديم إطلاق الهيئة وتقييد المادّة ..... ١٣٧
مناقشة الوجهين المتقدِّمين ..... ١٣٩
الوجه في تأمّل الآخوند﵀ ..... ١٤١

**التقسيم الثالث:** إلى النفسي والغيري ..... ١٤٢
تحديد الواجب النفسي والغيري ..... ١٤٢
إشكال وجواب يرتبطان بتعريف الواجب النفسي والغيري ..... ١٤٣
الأولىٰ في تعريفهما بنظر الآخوند وما يرد عليه ..... ١٤٤
دوران الواجب بين كونه نفسيّاً أو غيريّاً ..... ١٤٧
مختار الشيخ الأعظم وإشكال الآخوند عليه ..... ١٥٠
تذنيبان ..... ١٥٥
الأوّل: استحقاق الثواب على الأمر النفسي ..... ١٥٥
هل يستحقّ الثواب على الأمر الغيري؟ ..... ١٥٦
استحقاق العقوبة على مخالفة أمر الواجب عند ترك مقدّمته ..... ١٥٦
هل أفضل الأعمال أحمزها؟ ..... ١٥٨
الروايات الدالّة على ترتّب الثواب على المقدّمات ..... ١٦٠
هل يصلح الأمر الغيري للمقربيّة؟ ..... ١٦٢
إشكال ودفع: عباديّة الطهارات الثلاث ..... ١٦٣
جواب الشيخ رحمه الله واعتراض الآخوند رحمه الله عليه ..... ١٦٨
الثاني: اعتبار قصد التوصّل في المقدّمة العباديّة ..... ١٧٤
**الأمر الرابع:** تبعيّة المقدّمة لذيها إطلاقاً واشتراطاً ..... ١٧٧
اعتبار قصد التوصّل إلى ذي المقدّمة أو الوصول إليه في الخارج ... ..... ١٧٨
دخل قصد التوصّل في تحقّق الامتثال ..... ١٨٠
المقدّمة الموصلة وما يرد عليها ..... ١٨٣
ملخّص الأُمور التي استند إليها الآخوند في ردّ الفصول ..... ١٨٦

دليل آخر على بطلان مذهب صاحب الفصول رحمه الله ..... ١٨٨
انتصار المصنّف رحمه الله لصاحب الفصول رحمه الله ..... ١٨٩
إيراد المصنّف رحمه الله على الآخوند رحمه الله ..... ١٩١
أدلّة الفصول على وجوب المقدّمة الموصلة ..... ١٩٤
مناقشة صاحب الكفاية في أدلّة الفصول ..... ١٩٦
ثمرة القول بالمقدّمة الموصلة ..... ٢٠٤
المناقشة في ترتّب الثمرة ..... ٢١١
**التقسيم الرابع:** إلى الأصلي والتبعي ..... ٢١٥
ما يعتبر في الأصلي والتبعي ..... ٢١٥
الإيراد على التقسيم ..... ٢١٦
ثمرة مسألة مقدّمة الواجب ..... ٢٢٠
ثمرات أُخرى وما يرد عليها ..... ٢٢١
ثمرة الوحيد البهبهاني رحمه الله وما يرد عليها ..... ٢٢٦
الأصل في مسألة مقدّمة الواجب ..... ٢٣٢
سؤال وجواب ..... ٢٣٧
الاستدلال على الملازمة بين وجوبي ذي المقدّمة والمقدّمة ..... ٢٤٠
دليل أبي الحسن البصري على الملازمة ..... ٢٤٣
جواب صاحب الكفاية رحمه الله ..... ٢٤٦
التفصيل في المقدّمة بين السبب وغيره و ردّه ..... ٢٤٩
التفصيل بين الشرط الشرعي وغيره وما يرد عليه ..... ٢٥٤
مقدّمة المستحبّ والمكروه والحرام ..... ٢٥٤

**فصلٌ: مسألة الضدّ** ..... ٢٥٨
**الأمر الأوّل:** معنى الاقتضاء ..... ٢٥٨
المراد من الأمر ..... ٢٥٨
المراد من الشيء والنهي ..... ٢٥٩
**الأمر الثاني:** عدم مقدّميّة ترك أحد الضدّين لوجود الآخر ..... ٢٦١
استلزام المقدّميّة بين الضدّين للدور ..... ٢٦٦
ما حكي عن المحقّق الخونساري في دفع الدور ..... ٢٦٨
إيراد الآخوند عليه ..... ٢٦٩
نفي المقدّميّة بين الضدّين ..... ٢٧١
ردّ التفصيل في المقدّميّة بين الضدّ الموجود والمعدوم ..... ٢٧٥
ردّ التفصيل في المقدّميّة بين الرفع والدفع ..... ٢٧٦
نفي الاقتضاء من جهة التلازم ..... ٢٧٦
عدم خلوّ واقعة عن حكم واقعي ..... ٢٧٨
**الأمر الثالث:** الاقتضاء التضمّني وفساده ..... ٢٧٩
ردّ الاقتضاء بنحو العينيّة ..... ٢٨٠
**الأمر الرابع:** ثمرة المسألة ..... ٢٨٣
إنكار الشيخ البهائي رحمه الله الثمرة ..... ٢٨٧
إيراد صاحب الكفاية عليه ..... ٢٨٨
وجه كفاية الرجحان والمحبوبيّة في تصحيح العبادة والنظر فيه ..... ٢٩٠
الترتّب ..... ٢٩٤
تحقيق الحَقّ يتوقّف على تقديم أُمور عقليّة ..... ٢٩٩

حقيقة النزاع بين المثبت للترتّب والمنكر ..... ٣٠١
الوجه في تخصيص اعتبار شرطيّة العصيان بكونه بنحو الشرط المتأخّر ..... ٣٠٤
إشكالات أربعة على القول بالترتّب ..... ٣٠٥
الأُمور المتوقّف عليها بيان الحَقّ في مسألة الترتّب ..... ٣٠٨
اندفاع الإشكالات المتقدّمة ..... ٣٢٣
تقرير الآخوند في استحالة الترتّب ..... ٣٢٧
محاولة تصحيح الترتّب ودفع إشكال طلب الضدّين..... ٣٢٨
استحالة طلب الضدّين مطلقاً ..... ٣٣٠
ثبوت المطاردة بين الأهمّ والمهمّ ..... ٣٣٠
استلزام الترتّب استحقاق عقوبتين بترك الضدّين معاً..... ٣٣٣
تصحيح المهمّ بأمر سائر الأفراد ..... ٣٣٤
إمكان الترتّب مساوق لوقوعه ..... ٣٣٧
**فصلٌ: أمر الآمر مع علمه بانتفاء شرطه** ..... ٣٣٩
الحَقّ في المسألة عدم الجواز ..... ٣٤٦
ردّ أدلّة الجواز ..... ٣٤٧
تحرير محلّ النزاع ..... ٣٥١
صحّة الأمر الإنشائي مع العلم بانتفاء شرطه ..... ٣٥٢
**فصلٌ: تعلّق الأوامر والنواهي بالطبائع** ..... ٣٥٤
المراد من تعلّق الأوامر بالطبائع ..... ٣٦١
دفع وهم ..... ٣٦٢
**فصلٌ: نسخ الوجوب** ..... ٣٦٤

استصحاب الجواز في الوجوب المنسوخ ..... ٣٦٤
**فصلٌ: الوجوب التخييري** ..... ٣٦٦
الأقوال في الواجب التخييري ..... ٣٦٦
المختار في المسألة ..... ٣٦٨
تصوير الوجوب التخييري ..... ٣٧٣
التخيير بين الأقلّ والأكثر ..... ٣٨١
**فصلٌ: الوجوب الكفائي** ..... ٣٨٧
**فصلٌ: الواجب الموقّت** ..... ٣٨٨
تعريف الموسع، ووقوعه في الشرع دليل إمكانه ..... ٣٨٨
عدم دلالة الأمر بالموقّت على مطلوبيّته بعد الوقت ..... ٣٨٨
تعدّد المطلوب في الموقّت ووحدته ..... ٣٨٩
لا مجال لاستصحاب وجوب الموقّت ..... ٣٩٠
**فصلٌ: الأمر بالشيء أمر به أو لا؟** ..... ٣٩١
**فصلٌ: الأمر بعد الأمر** ..... ٣٩٨

**المقصد الثاني: في النواهي / ٤٠١**

**فصلٌ: معنى النّهي مادّةً وصيغة** ..... ٤٠٣
عدم دلالة النّهي على التكرار ..... ٤٠٤
دلالة النّهي على إرادة الترك لو خولف وعدمها ..... ٤٠٥
**فصلٌ: اجتماع الأمر والنهي** ..... ٤٠٦
**الأمر الأوّل:** بيان المراد من الواحد الَّذي تعلّق به الأمر والنهي ..... ٤٠٦

أُمور يعلم بها الحَقّ في المسألة ..... ٤٠٨
**الأمر الثاني:** الفرق بين هذه المسألة ومسألة النّهي عن العبادة ..... ٤١٦
تقرير الفصول في الفرق بينهما والمناقشة فيه ..... ٤١٩
**الأمر الثالث:** في كون مسألة الاجتماع أُصوليّة ..... ٤٢٤
**الأمر الرابع:** في كون المسألة عقليّة لا لفظيّة ..... ٤٢٩
**الأمر الخامس:** عموم النزاع لأنواع الإيجاب والتحريم ..... ٤٣٢
**الأمر السادس:** اعتبار المندوحة وعدمه في محلّ النزاع ..... ٤٣٦
**الأمر السابع:** ابتناء النزاع على تعلّق الأحكام بالطبائع لا الأفراد ..... ٤٤١
**الأمر الثامن:** اعتبار وجود مناطي الإيجاب والتحريم في المجمع ..... ٤٤٦
حكم الدليلين المتكفّلين للحكمين ..... ٤٥١
**الأمر التاسع:** حكم الدليلين إثباتاً وما يستكشف به المناط ..... ٤٥٧
**الأمر العاشر:** ثمرة بحث الاجتماع ..... ٤٦٣
توجيه صحّة المجمع بناءً على الامتناع ..... ٤٦٣
تصحيح المجمع العبادي في الجهل العذري ..... ٤٦٤
تصحيح المجمع بالأمر بالطبيعة ..... ٤٦٧
الفرق بين الاجتماع والتعارض ..... ٤٦٨
دليل الامتناع وتمهيد مقدّمات ..... ٤٦٩
**الأُولىٰ:** تضاد الأحكام الخمسة ..... ٤٧٠
**الثانية:** تعلّق الحكم بالموجود الخارجي ..... ٤٧١
**الثالثة:** عدم اقتضاء تعدّد الوجه لتعدّد المعنون ..... ٤٧٣
**الرابعة:** المتّحد وجوداً متّحد ماهيّةً ..... ٤٧٥

إيراد الآخوند على الفصول ..... ٤٧٧
تقرير دليل الامتناع ..... ٤٨٠
عدم جدوىٰ مقدّميّة الفرد لوجود الطبيعة ..... ٤٨١
بعض أدلّة المجوّزين والمناقشة فيها ..... ٤٨٣
**الأوّل**: وقوع الاجتماع في العبادات المكروهة ..... ٤٨٣
جواب إجمالي عمّا ظاهره الاجتماع ..... ٤٨٤
جواب تفصيلي وتحقيق الآخوند ببيان انقسام العبادات المكروهة ... ..... ٤٨٥
توجيه الاجتماع في القسم الأوّل ..... ٤٨٦
جواب المصنّف عن الاستدلال على الجواز بالعبادات المكروهة ..... ٤٨٧
توجيه الاجتماع في القسم الثاني ..... ٤٩٤
توجيه الاجتماع في القسم الثالث ..... ٥٠٣
عدم صحّة تفسير الكراهة في العبادة بأقلّيّة الثواب ..... ٥٠٦
**الثاني**: حكم العرف بجواز الاجتماع ..... ٥١٠
التفصيل بين الجواز عقلاً والامتناع عرفاً وردّه ..... ٥١٠
تنبيهات مسألة الاجتماع ..... ٥١١
**الأوّل**: مناط الاضطرار الرافع للحرمة ..... ٥١١
كلام الآخوند في الخروج من الدار المغصوبة ..... ٥٢٢
بيانه لوجه عدم الأمر بالخروج ..... ٥٢٣
كلام التقريرات في مسألة الخروج وجواب الآخوند عنه ..... ٥٢٧
مناقشة المصنّف جواب الآخوند ..... ٥٣٠
الإشكال بتنافي وقوع الخروج ممنوعاً عنه شرعاً مع بقاء ما يتوقّف عليه ... . ٥٣٦

فساد القول بكونه مأموراً به مع إجراء حكم المعصية ..... ٥٣٩
القول بكون الخروج مأموراً به ومنهيّاً عنه ..... ٥٤٢
حكم الصلاة في الدار المغصوبة ..... ٥٤٦
**الثاني**: صغرويّة الدليلين لكبرى التعارض والتزاحم ..... ٥٤٩
كلام التقريرات وما يرد عليه ..... ٥٥٠
وجوه ترجيح النّهي على الأمر والمناقشة فيها ..... ٥٥٤
أ ـ النّهي أقوى دلالة من الأمر ..... ٥٥٤
ب ـ أولويّة دفع المفسدة من جلب المنفعة ..... ٥٥٨
جـ ـ الاستقراء ..... ٥٦٧
**الثالث**: إلحاق تعدّد الإضافات بتعدّد العنوانات ..... ٥٧١